مراحل تطور العلاقات القطرية – الإيرانية
مفتاح الحسونى الجمل

الملخص:

أتسمت العلاقات الإيرانية - العربية بصورة عامة، والعلاقات الإيرانية - الخليجية بصورة خاصة بكونها علاقات فرضتها المصالح المشتركة السياسية والاقتصادية لما لها من تأثير على إستقرار الوضع الإقليمي بمنطقة الخليج العربي. ففي عهد الشاه رضا بهلوي (١٩٢٦-١٩٧٩) كان الصراع هو العنصر الحاكم في إدارة العلاقات بين الجانبين. وحتى بعد ظهور دعوات لتحالفات بين البلدين، فإن لم تحدث أثرا كافياً، بل غلب عليها التباين الحاد في الرؤى، واختفاء صورة التعاون المشترك إلا في حدوده الدنيا، الذي اقتصر على الجانب الثقافي والديني، أما في الإطار الاستراتيجي والإقليمي فقد تأرجحت علاقات البلدين السياسية والاقتصادية بين الصعود والهبوط، والتي تعد المرتكز الفعال في تحديد طبيعة مسار أوجه تلك العلاقات[i].

وعندما حصلت قطر على استقلالها السياسي عام ١٩٧١، بعد إلغائها معاهدة الحماية التي وقعتها مع الحكومة البريطانية عام ١٩١٦. والتي تنص على عدم تدخل بريطانيا في شئون الحكم الداخلية لها، إلا أن العلاقات الخارجية كانت في يد الحكومة البريطانية، استطاعت قطر أن تتخلص من القيود التي كانت تفرضها بريطانيا على سياستها الخارجية.

وقد عرفت العلاقات الإيرانية - القطرية ما بين ١٩٧١-١٩٧٩ عدة تطورات مهمة شكلت نقاطا بارزة في هذه العلاقات، سواءً في عهد الشاه قبل أو أثناء الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩.

Abstract:

Marked by Iranian relations - Arab in general, and Iranian relations - Gulf relations, in particular, being imposed by the common political and economic interests because of their impact on regional stability, the situation of the Arab Gulf region. In the reign of Shah Reza Pahlavi (1926-1979) it was a conflict is the ruling element in the management of relations between the two sides. Even after the emergence of calls for alliances between the two countries, it did not happen enough impact, but dominated by the sharp contrast in visions, and the disappearance of an image of joint cooperation only minimal, which was limited to the cultural and the religious side, but in the strategic and regional framework has oscillated the two countries political and economic relations between the ups and downs, which is effective in determining the nature-based aspects of those relationships path.

When Qatar gained political independence in 1971, after the cancellation protection treaty signed with the British government in 1916, which provides for non-British intervention in the internal affairs rule her, but the foreign relations were in the hands of the British government, Qatar has been able to get rid of the restrictions It was imposed by Britain on its foreign policy.

Was known Iranian relations - the country between 1971-1979 several important developments formed the prominent points in this relationship, both under the Shah before or during the Islamic revolution in Iran in 1979.

١- تساؤل الدراسة:

تقوم الدراسة على التساؤل التالي: كيف نشأت وما هي مراحل العلاقات القطرية الإيرانية؟

٢- فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضية التالية وهي أن: تطور العلاقات القطرية الإيرانية تؤدي إلى تهديد واضح لأمن الخليج.

٣- منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة المنهج الاستنباطي، والاستقرائي والمنهج التاريخي.

٤- أهمية الدراسة:

تتمثل في حيوية وحساسية طرح هذا الموضوع في الوقت الراهن، ولأنها تحس واقعنا العربي المعاصر.

٥- أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التعرف على مراحل تطور العلاقات القطرية الإيرانية.

اولاً :العلاقات بين البلدين فى عهد الشاه رضا شاه بهلوي:

تعتبر مسألة استقلال قطر من القضايا المهمة في تاريخ العلاقات القطرية - الإيرانية، فدولة قطر التي كانت تحت السيطرة العثمانية تم التنازل عنها للمملكة البريطانية بموجب اتفاقية عام ١٩١٦، التي وفرت لها الحماية من تدخل أمراء وشيوخ البحرين في شئونها ومحاولة ضمها إليها. وقد تفردت العلاقات القطرية السعودية بحكم الروابط الأسرية، والتي بفضلها تمت تسوية الحدود بين البلدين بكل هدوء، ودخلت قطر في مفاوضات مع جيرانها لكي يكون لها دور بارز لأنها الإمارة الوحيدة التي لم تكن لها نزاعات حدودية مع جيرانها، ولا ادعاءات إيرانية فيها، ولم تكن بها جالية إيرانية مؤثرة كما في دبي، وعندما لم تجد لها دوراً بارزاً سعت نحو الاستقلال، ودعم هذا الإستقلال الملك فيصل، وأقنع الإيرانيين بالوقوف إلى جانب قطر حتى تحصل على إستقلالها، وكان ذلك خلال

زيارة الملك فيصل لطهران في عام ١٩٧١، ثم أنضمت قطر إلى جامعة الدول العربية[ii].

وجاء حصول قطر على إستقلالها نتيجة الجهود السعودية - الإيرانية، ولم تمض بضعة أشهر على إستقلالها حتى حدث إنتقال للسلطة من الشيخ أحمد بن ثاني إلى إبن عمه وولي عهده ورئيس وزرائه الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، الذي أتيح له الوصول إلى الحكم في ٢٢ فبراير ١٩٧٢، وتَم انتقال السلطة في حركة هادئة وصفت بكونها حركة تصحيحية استهدفت ترتيب البيت القطري من الداخل. وفي أول سبتمبر ١٩٧١ قام الشيخ خليفة بإعلان بيان الاستقلال الذي استند فيه إلى معظم المواد التي نص عليها النظام الأساسي المؤقت للحكم في مجالات السياسة الداخلية، إضافة إلى المجالات العربية والدولية [iii]، ولم تكن هناك ملامح واضحة لطبيعة العلاقات القطرية - الإيرانية في فترة الشاه سوى السعي الدائم من الطرفين لتوطيد علاقات حسن الجوار مثلها مثل الدول الصغرى في منطقة الخليج.

ثانياً: العلاقات بين البلدين أثناء الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩م

كان من المتوقع أن ترتاح دول الخليج إلى ما ستخلفه الأزمة الداخلية في إيران من قيود على تحركات الشاه في الخليج استناداً إلى ميراث التنافس، وإعلانات الشاه المتكررة بأن دولته هي الوحيدة القادرة على حماية الخليج، لكن المواقف الرسمية تجنبت هذا الاحتمال، وعكست نقيضه، وشاركت الشاه آلامه، وأملت أن يستقر عرشه سريعاً. وفي المجمل سعت دول الخليج ومن بينها قطر إلى مد جسور التواصل بينها وبين نظام الشاه في إيران خلال فترة اندلاع أحداث الثورة من خلال :

- دعم كل نظام يتمتع بالشرعية في بلده، وكما ترى قطر فإن نظام الشاه تنطبق عليه هذه الشرعية. وهذا يكشف عن توجهات قطر المحافظة على من يرعى مصالح الغرب وإسرائيل والولايات المتحدة بالمنطقة.

- أن الأحداث في إيران لا تخدم أحداً، ولا حتى مصالح الإيرانيين، بل إنها تخدم العدو الشيوعي، وتأمل دول الخليج أن يضع الإيرانيون نهاية لهذه الأحداث بأنفسهم. ولاشك في ذلك بأن قطر قد أفصحت إنحيازها ودفاعها عن مصالح الولايات المتحدة ومعسكرها الغربي ضد الاتحاد السوفيتي المعادي للسياسات الأمريكية الغربية في المنطقة وأن الإطاحة بحكم الشاه هي خسارة كبرى لأمريكا وبريطانيا وحلفائهم في المنطقة بما في ذلك إسرائيل، وهذا أمر لا ترغب فيه قطر.
- إن استمرار ما يحدث في إيران هو بمثابة تهديد مستقبلي للاستقرار السياسي في كل منطقة الخليج.[1]، وهذا يدل على تبعية قطر الأمبريالي الغربي وكأنها بذلك تقول بأن مصالح الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل قد تهدد بسبب الثورة الإيرانية.

ولكن حكم الشاه لم يصمد طويلاً أمام الثورة الإسلامية بقيادة أية الله الخميني، وكان على دول الخليج ومن بينها قطر أن ترسم ملامح علاقاتها بالنظام الإيراني الجديد، وهذا ما دفع معظم دول الخليج إلى سرعة الاعتراف بالنظام الجديد رغم تأثيره العميق في الساحة الخليجية، ويعتبر بمثابة تحذير مرعب، وخطر كبير يهدد تلك الدول.

وقد أتسمت هذه الفترة (فترة الخميني) بالتشدد في السياسة الخارجية الإيرانية، حيث حاولت هذه السياسة تصدير الثورة الإسلامية إلى الدول المجاورة.[iv]

يتضح مما سبق أن قطر تلك الدولة الصغيرة انتهجت منذ استقلالها نهجا برجماتيا في تعاملها مع الدول الإقليمية الكبرى، وأنها في نفس الوقت كانت تسير على خطى المملكة العربية السعودية، وتدور في فلكها، كل ذلك من أجل الحفاظ على التوازن في التعامل مع الدول الإقليمية الكبرى (العراق، إيران، المملكة العربية السعودية).

العلاقات القطرية ـ الإيرانية منذ الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩م:

حرب الخليج الأولى وتأثيرها على العلاقات القطرية الإيرانية:

واجهت قطر الحرب العراقية ـ الإيرانية بصعوبة بالغة، وكان يتعين عليها أن تختار الوقوف إلى جانب أحد طرفيها، ولم يكن خيار الانحياز بالنسبة لها بالأمر السهل نظراً للحساسية المتناهية للأوضاع الخليجية السائدة آنذاك، كما كانت إيران تسعى من جانبها إلى تحييد دول الخليج، والضغط عليها بكافة السبل للتخلي عن دعمها للعراق مادياً. أما العراق فقد كان يرى أن على قطر مساندته باسم العروبة، وبما ينص عليه ميثاق الدفاع العربي المشترك[v].

وكان موقف قطر خلال سنوات الحرب ١٩٨٠ـ ١٩٨٨ يتطور مع تطور مجريات الحرب، فكلما زاد تأثير خطر هذه الحرب على أمنها ومصالحها، كلما أزدادت ردود أفعالها السياسية والدبلوماسية بما يتناسب مع قدراتها[vi].

وقد اتسم الموقف القطري موقف الحياد في بداية الحرب، ولكن مع تزايد الأخطار الإيرانية إنحازت للعراق إنحيازاً غير معلن (في الخفاء)، ثم تحول موقفها مع تحول مواقف دول مجلس التعاون الخليجي نحو السعي لإيجاد حلول سلمية لإنهاء الحرب بين البلدين، وانفردت قطر بعلاقات وطيدة متميزة مع إيران، وانتهاجها خطاً متوازناً منذ نجاح الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ وإلى يومنا هذا ظّلت الدوحة العاصمة الخليجية الأكثر قرباً إلى طهران، وحققت توازناً ملموساً بين علاقاتها مع إيران ومستلزمات عضويتها في مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يعني أن مواقفها التي كانت تتخذها ضد إيران كانت مجرد دعاية إعلامية، وفي الحقيقة كانت الدوحة العاصمة الأكثر قربا من إيران .

حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وتأثيرها على العلاقات القطرية الإيرانية

بعد احتلال العراق للكويت بفترة قصيرة بدأ الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب بإرسال القوات الأمريكية إلى السعودية، وأطلق على هذه العملية إسم درع الصحراء، وفي نفس الوقت حاول إقناع عدد من الدول الأخرى بأن ترسل

قواتها إلى مسرح الأحداث، فأرسلت ثماني دول قوّات أرضيّة لتنضم إلى القوات الخليجية المكونة من البحرين، والكويت، وعُمان، وقطر، والسعودية، والإمارات العربية المتحدة، وألوية الولايات المتحدة الثقيلة البالغ عددها ١٧ لواءً، والخفيفة البالغ عددها (٦) ألوية، بالإضافة إلى تسعة أفوج بحرية أمريكية[vii].

وقد اشتركت قطر في تلك الحرب لقناعتها بأن العراق انتهكت الحقوق الكويتية، ولذلك كان ينبغي الوقوف في وجهها بالقوة، وكانت إيران تراقب بحذر ما يحدث على الساحة العراقية حتى تتمكن من اقتناص الفرص التي تمكنها من حصاد المزيد من المكاسب، وسارعت إلى بناء علاقاتها من جديد مع بلدان الخليج سياسياً واقتصادياً عبر تفعيل المشاريع المشتركة بينهما ليكون أحدى أبرز مظاهر التعاون الإيراني – الخليجي فيما يخص العلاقات الاقتصادية (النفطية والتجارية) على وجه التحديد[viii].

وعلى صعيد العلاقات القطرية الإيرانية، فإنه وعلى مدى نحو أربعة عقود من عمر الجمهورية الإسلامية في إيران لم تصل العلاقات بين البلدين إلى حد الخصام أو الشقاق، كما حدث مع بعض الدول الخليجية الأخرى، فلم يتسرب الوهن الشديد إليها، وإن كانت لم تتسم بالحرارة في بعض الفترات مثلما أشرنا إلى ذلك سابقاً بفعل الدعم الخليجي للعراق في حربه ضد إيران[ix].

ثم جاء التقارب الكبير بين البلدين في عام ١٩٩١ عندما تم الاتفاق على إقامة مشروعٍ مائي مشترك[*] ليفتح الباب على مصراعيه للدخول في شراكة قوية على صعيد التعاون في مجال استثمار المياه كخطوة مشجعة لتعزيز العلاقات بينهما. أعقبه بعد عدة سنوات قيام وزير الكهرباء والماء القطري بزيارة طهران ولقائه بنظيره الإيراني في عام ١٩٩٥م[x].

وقد أثمرت زيارة وزير الكهرباء القطري عن العديد من الاتفاقيات بين حكومة دولة قطر وبين الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومنها:

١- اتفاق التعاون العمالي والاجتماعي بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتاريخ ١٠ /١١/ ١٩٩١.

٢- الاتفاق التجاري بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتاريخ ١٠ /١١/ ١٩٩١ م.
٣- الاتفاق التربوي والعلمي بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتاريخ ١٠ /١١/ ١٩٩١م.

وكانت هذه الاتفاقيات التي أبرمت بين قطر وإيران خطوة جادة على طريق توثيق وتطوير العلاقات بين البلدين على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية. غير أن الحدث الأبرز الذي يمكن أن نلمسه في مسيرة هذه العلاقات هو الزيارة المهمة التي قام بها حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني(*) وزير خارجية قطر إلى إيران في عام ١٩٩٦ حاملاً معه رسالة خطّية من الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر إلى الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رافسخاني، تعكس رغبة الحكومة القطرية في تعزيز علاقاتها الودية مع بلاده، ومع ذلك فقد مثّلت زيارة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى طهران في عام ٢٠٠٠ علامةً بارزة في سلسلة التقارب بين البلدين لكونها عدت أول زيارة يقوم بها حاكم دولة خليجية إلى إيران منذ عاماً، حملت في أجندتها تصميماً على تنشيط وتفعيل الأطر العامة لهذه العلاقات من خلال ما تم التوقيع عليه من بروتوكولات واتفاقيات متعددة في مختلف المجالات بهدف تنشيط تلك العلاقات وتطويرها نحو الأفضل والأحسن[xi].

ولقد شكّلت زيارة ولي عهد دولة قطر حمد بن خليفة أل ثاني إلى طهران في عام ١٩٩١ نقلةً نوعية مهمة في تاريخ العلاقات بين البلدين، تمثلت في قيام بعض المسئولين في الحكومة الإيرانية بتقديم مقترحٍ يرمي إلى نقل المياه العذبة من أحد الأنهار الواقعة في جنوب غربي البلاد إلى قطر وقد لاقت هذه الفكرة قبولاً واستحساناً لديه ووافق على توقيع اتفاقية مشتركة بهذا الخصوص. وبعد ذلك سارعت إيران من جانبها إلى الإعلان في الأول من أكتوبر من العام نفسه رسمياً عن هذا المشروع، واختارت أن تطلق عليه اسم مشروع (مياه الإيمان). ويظهر أن بعض الدول الغنية بمصادر المياه قد راق لها استخدام مصطلحات ومفاهيم كثيرة تخص السلام كتعبيرٍ عن حسن النية لديها في مساعدة دول

المنطقة على حل مشكلاتها المائية، ومع ذلك فإن العامل السياسي لا يمكن إغفاله أو تجاهله عند طرح هذه المشاريع على الساحة الدولية.

ويمكن القول بأن الزيارات المتبادلة التي قامت بها الوفود القطرية والإيرانية أسهمت في تحسين العلاقات بين الجانبين، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والصحية والثقافية، وهذا ما أثمرت عنه زيارة الدوحة التي قام بها الرئيس الإيراني (محمد خاتمي) في شهر مايو ١٩٩٩ تلبيةً للدعوة التي وجهها إليه الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.

وذكر رئيس اللجنة التحضيرية المسئول عن هذه الزيارة، وكيل وزارة الطاقة، في المؤتمر الصحفي الذي عقده في قطر أن الجانبين وقعا في ختام مباحثاتهما على ثمانية اتفاقيات مختلفة تخص مجالات السياحة والثقافة والداخلية والعمل والتجارة والاستثمار، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن مشروع تزويد قطر بالمياه الإيرانية قد تمت إحالته إلى القطاع الخاص الإيراني بغرض القيام بدراسته من الناحية الفنية، مؤكداً أيضاً أن حكومته سوف تقوم باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذه في ضوء ما ستسفر عنه النتائج[xii].

وبالإضافة إلى ذلك فأن قطر تشترك مع إيران في غاز حقل الشمال[*]الذي يمثل أكبر حقول الغاز في العالم، وتقدم الشركات الغربية لقطر التكنولوجيا التي تساعدها على تجميد الغاز المستخرج وتحويله إلى غاز مسال قابل للتصدير، في حين منعت وصول مثل هذه التكنولوجيا إلى إيران التي ظلت عاجزة عن منافسة قطر في استغلال حصتها من الغاز في حقل الشمال بسبب العقوبات الدولية المفروضة عليها، وهذا ما دفع إيران لإبداء الحذر من أن تتجاوز قطر حصتها القانونية، حيث إنها تستخرج كمية كبيرة تستهلك بموجبها إمكانيات هذا الحقل بمعدل أسرع من المعدل الإيراني، ولهذا نتائجه على المستوى البعيد من حيث إسقاطاته على التنمية المستدامة، واستثماراته الحالية في دعم البنية التحتية طويلة المدى[xiii].

وعلى مدى نحو ثلاثة عقود هي عمر جمهورية إيران الإسلامية لم يحدث خلاف بارز في العلاقات القطرية الإيرانية كما حدث مع بعض الدول الخليجية الأخرى، ولم تكن العلاقات جيدة على المستوى الرسمي فقط، بل على المستوى الشعبي حيث لم ينقطع التواصل بين الشعبين، وظلت الجالية الإيرانية في الدوحة ومازالت تحظى بالمعاملة الحسنة، وتُفتح لها أبواب العيش والاستقرار. كما أن السياسة الداخلية إزاء شيعة قطر لم تتأثر بأية تطورات سلبية منذ الثورة الإيرانية وحتى اليوم، حيث يمارس الشيعة شعائرهم الدينية بكل حرية، ويتمتعون بحقوق المواطنة دون أي تمييز. وفي عام ١٩٩٩ تم إبرام اتفاقيتين بين حكومة قطر، وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهما:

- **الأولى:** اتفاقية بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتاريخ ٢٠ / ٥/ ١٩٩٩ م.
- **الثانية:** إتفاق التعاون بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في مجال الشباب والرياضة بتاريخ ٢٠ / ٥/ ١٩٩٩ م.

وفي عام ٢٠٠٠ م قام الطرفان الإيراني والقطري بعقد اتفاقية للتعاون الثقافي والفني بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ونصت هذه الاتفاقية على: تطوير وتوطيد العلاقات الثقافية بين قطر وإيران في جميع المجالات الثقافية والفنية على أساس الحقوق المتساوية، واحترام جميع القوانين والأنظمة الداخلية المعمول بها في كلا البلدين.

ويسعى البلدان إلى الارتقاء بمستوى العلاقات الثقافية فيما بينهما من خلال : تبادل زيارات الوفود الثقافية والفرق الفنية القومية للفنون الشعبية لتقديم العروض في بلد الطرف المتعاقد الآخر على أساس المعاملة بالمثل، من ناحية الاستضافة، وتسهيلات الإقامة، والاتفاق المسبق على أماكن وبرامج العروض.

العلاقات القطرية الإيرانية في الفترة من ٢٠٠١ م وحتى ٢٠١٥م

يتطلب فهم السياسة الخارجية لقطر في هذه الفترة الانتباه إلى أنها كانت تنتهج إستراتيجية البقاء، حيث إن جزءاً كبيراً من حقولها للغاز الطبيعي تقع على السواحل داخل مناطق الحدود المتنازع عليها مع البحرين، وتمتد إلى الحدود البحرية مع إيران. هذا الوضع أقنع قطر بأن تتبني توجها غير صدامي فيما يتعلق بإيران لكي تضمن التدفق السلس للغاز حتى أثناء أوقات التوتر بين إيران وجيرانها، أو بينها وبين الولايات المتحدة، بالإضافة إلى رغبة قطر في تحقيق المكانة الإقليمية والدولية من خلال الخروج من مدار الهيمنة السعودية على دول الخليج العربي، حيث انتهجت قطر واحدة من أكثر السياسات الخارجية ابتكارا في المنطقة من خلال الجمع بين المتناقضات، والمحافظة على شبكة تحالفات غاية في التعقيد والتضارب في الوقت نفسه، وعلى سبيل المثال، في الوقت الذي تستضيف فيه قطر أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة، وهي قاعدة العديد، فإنها في ذات الوقت تحتفظ بعلاقات قوية مع إيران وغيرها من أقطاب "محور الممانعة" في الوطن العربي[xiv].

ولعل المتغيرات الدولية الخاصة بانهيار الاتحاد السوفيتي ١٩٨٩ وما تلاها من أحداث سواءاً حرب الخليج الثانية وأحداث سبتمبر ٢٠١١ في الولايات المتحدة كانت من المعطيات التي رسمت العلاقة بين قطر وإيران وأثرت في مجرياتها.

هذا المبحث المعني بتلك العلاقات من تاريخ ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٥ يمكن تناوله في عدد من المطالب على النحو التالي:

انهيار الاتحاد السوفيتي وأحداث سبتمبر وأثر ذلك على العلاقات الإيرانية - القطرية (نظرية أمن الخليج الإيرانية) في أوائل التسعينيات فرض إنهيار الإتحاد السوفيتي على إيران قدرًا من درجات الواقعية في سياستها الخارجية، وإن كان لا يعني تغييرًا كليًا، حيث شعر الجوار الإيراني بقدر من التغيير مع مجيء الإصلاحيين، لكن هذا التغيير حمل معه شيئًا من التذكير بأن إيران ذات الخطاب

القومي - في إشارة للحركة الإصلاحية برئاسة الرئيس الأسبق محمد خاتمي- لا تقل في تحديها لمصالح جوارها العربي عن إيران ذات الخطاب الديني غير البعيد عن المذهبية. وزاد من مخاوف جيرانها الجهود التي كانت تُبذل في أواخر القرن العشرين للتقارب بين واشنطن وطهران، والمباحثات السرية التي كانت تجري لكسر الجمود في العلاقات بين البلدين، والتي انتهت مع الهجوم على كل من نيويورك وواشنطن في سبتمبر ٢٠٠١[xv].

لقد اعتمدت إيران في تقاربها مع دول الخليج العربية على وجه العموم، وقطر على وجه الخصوص على أسلوب المبادأة، وهو أسلوب لا ينتظر مبادرات، بل يقدمها. وما جاء به الرئيس خاتمي من مبادرات، وبخاصة حوار الحضارات، والانفتاح على دول العالم بعامة، ودول الجوار الجغرافي بخاصة، لهو خير دليل على ذلك. وكان ذلك نابعاً من الحرص الإيراني على هذا التقارب بعد أن خططت له معتمدة على خبرتها في علاقاتها مع هذه الدول؛ فمثلاً نظرية أمن الخليج الإيرانية تقوم على نفس فكرة المبادأة على اعتبار أن من حق إيران بما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية أن تضع نظرية لأمن الخليج تحقق مصالحها بما لا يتعارض مع مصالح الدول الأخرى، وهذه النظرية مبنية على التضامن والتعاون بين دول المنطقة وحدها من خلال القضاء على الخلافات بين هذه الدول، أو خفضها إلى أدنى مستوى، خصوصاً في المسائل المهمة مثل الخلافات الحدودية، والخلافات المذهبية، والخلافات العرقية، والخلافات الأيديولوجية. كذلك فإن النظرية الأمنية الإيرانية تتطلب ضرورة توفر عدة عناصر للمشروع الأمني من أهمها الإدراك المشترك لمعنى الأمن بعيد المدى، وعدم التعارض مع الأمن العالمي، والتطرق إلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[xvi].

وتبلور الاهتمام المشترك بين إيران وقطر في هذه الفترة في مظاهر عدة كان أهمها الزيارات الرسمية وغير الرسمية بين الجانبين، وتوقيع اتفاقيات مشتركة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية بما يهدف إلى

تنشيط المبادلات التجارية البينية، وتفعيل الاستثمارات المشتركة، إضافةً إلى تبادل الخبرات الفنية، وتوظيف العمالة، إلى جانب التنسيق المستمر في إطار المنظمات والهيئات السياسية العالمية كمجلس الأمن[xvii].

وفي الوقت الذي عصفت فيه أحداث سبتمبر ٢٠٠١ بالعلاقات الأمركية العربية، وسمحت واشنطن لنفسها بالتدخل حتى في النظم التربوية لبعض الدول العربية، خرجت إيران بشكل الدولة التي طالما عانت من الإرهاب، وأنها الدولة التي تساعد ما يُعرف بالمجتمع الدولي على التخلص من كل حركات التطرف ضمن ما يسمى بالحرب على الإرهاب. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تحقق لإيران إنجازان كبيران ضمن تلك الحرب المسماة بالحرب على الإرهاب، وهما: التخلص من نظام طالبان في أفغانستان في العام ٢٠٠١، ثم التخلص من النظام السياسي في العراق في العام ٢٠٠٣. وفي نفس السياق ضمنت تشكُّل حكومات ليست فقط غير معادية لإيران، بل حكومات فتحت الأبواب للإنتاج الاقتصادي الإيراني المحاصر لكي يتم تصديره، ويتحول إلى مليارات من الدولارات التي يعود أثرها على الاقتصاد الإيراني ومن هذه الحكومات الحكومة القطرية في الخليج[xviii].

ورغم أهمية الحديث عن أسباب إهتمام إيران بأمن الخليج، يلاحظ أنه بعد قيام الولايات المتحدة بغزو العراق ظن الكثيرون أن هذه الحرب سوف تفرض على إيران أن تكون هي الدولة التالية التي ستواجه الولايات المتحدة بعد العراق، ولكن ما آلت إليه الحرب الأمريكية على العراق من نتائج أكدت أن إيران كانت هي المستفيد الأكبر من هذه الحرب ونتائجها[xix]، حيث ساهمت هذه الحرب في تخلص إيران من أكبر أعدائها وأهمهم في المنطقة وهو "صدام حسين" الذي كلف إيران حرباً أستمرت ثماني سنوات لا يزال الاقتصاد الإيراني يعاني من آثارها الاقتصادية والاجتماعية حتى الآن، وليس هذا فحسب، بل أسهم نظام الطائفية الذي اعتمدته الولايات المتحدة منذ أول يوم لها في العراق، والعملية السياسية التي تبنتها، والتي قامت أساساً على نظام المحاصصة في صعود القوى

الشيعية في العراق على حساب السنة، وهو ما صب في المقام الأول في صالح إيران التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع شيعة العراق[xx].

ويرى البعض أن الولايات المتحدة رغم ما أهدته لإيران من مكاسب، إلا أنها فرضت عليها المزيد من الضغوط من أهمها أن إيران على الرغم من تخلصها من عدوها الإقليمي وهو "صدام حسين"، إلا أنها أستبدلت به عدواً دولياً أكبر وأقوى وهو الولايات المتحدة، ويلاحظ ذلك من خلال الوجود الأمريكي المكثف على حدود إيران في العراق وأفغانستان، والقواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في دول الخليج. إلا أن هذا التصور لم يكن غائباً عن إيران، حيث ترى الأخيرة وجهاً إيجابياً لهذه الصورة، فالوجود العسكري الأمريكي المكثف في المنطقة ربما يعطي إيران ميزة مهمة في حالة المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة، حيث أصبحت القوات العسكرية الأمريكية الموجودة في المنطقة في مرمى الصواريخ الإيرانية[xxi].

ولا تزال مقولة "هاشمي رفسنجاني" رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران ماثلة في الأذهان، عندما سئل عما ستفعله إيران وهي محاطة بالجيوش الأمريكية من كل الاتجاهات وماذا بمقدورها أن تفعل وهي محاصرة على هذا النحو؟ فكانت إجابته الشهيرة: "لا ندري من يحاصر من؟". إجابة تكشف إلى أي مدى كانت إيران تراهن على حلفائها داخل العراق، وكيف كانت تنظر إلى القوات الأمريكية في العراق باعتبارها أشبه بـ "الرهائن" أو "الصيد الثمين" الذي يوفر لإيران قدراً كبيراً من الحماية والطمأنينة مما يدفع الولايات المتحدة إلى عدم التفكير أبداً في الاعتداء عليها[xxii]. وقد غيرت هذه التطورات من سياسة إيران الخارجية تجاه دول الخليج، وأعطت دلائل متزايدة على أن النظرة إليها على أساس أنها دولة قائمة على الايديويوجيا (نشر المذهب الشيعي) لم تكن دقيقة، الأمر الذي ربما يدفع اللاعبين الإقليميين إلى الاستفادة من مثل هذا التطور في إعادة قراءة سياسات إيران الإقليمية، وهذا ما شكل طبيعة العلاقات القطرية الإيرانية[xxiii].

وتتسم العلاقات الخليجية الإيرانية بالتعقد والتشابك الشديد، والذي قد يصل إلى حد التناقض، ففي الوقت الذي باتت فيه قضية احتلال الجزر الإماراتية الثلاث أهم البنود الثابتة في البيانات الختامية لاجتماعات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي، فضلا عن التباينات الحادة بين إيران ودول المجلس بشأن عدد من القضايا منها أمن دول الخليج، بالإضافة إلى الوضع في العراق، وبالرغم من ذلك نجد أن التبادل التجاري بين إيران والدول الخليجية الست يشهد تزايدا واضحا مقارنة بعلاقات إيران التجارية بدول أخرى، فضلا عن كثافة التفاعلات السياسية التى شهدت مزيجا غير عادي من حالات المد والجزر[xxiv].

وقد شهدت الفترة الأخيرة مزيدا من التدهور الحاد بالنسبة لعلاقات إيران بالمجتمع الدولي ككل خصوصاً بعد إعلان إيران إستئنافها تخصيب اليورانيوم، وفشل المفاوضات الإيرانية الأوروبية في التوصل إلى حل سلمى لتلك الأزمة والتي ترى فيها الولايات المتحدة تهديدا لأمنها ومصالحها في منطقة الخليج العربي[xxv].

على الرغم من البروز العلني خلال السنوات الماضية لقضية أخطار البرنامج النووي الإيراني، والادعاء الافتراضي بإمكانية قيام إيران بامتلاك القدرات النووية العسكرية خلال فترة زمنية قصيرة، فإن قيادات دول المجلس الست لم تحاول أن تتخذ موقفًا علنيًا يحدد طبيعة مواقف دولها بشكل انفرادي.

وعلى المستوى الجماعي، اختارت قمم مجلس التعاون الخليجي واجتماعاته الرسمية تجنب طرح هذا الملف للنقاش الجماعي بغرض المداولة، أو بغرض تقرير موقف وسياسة موحدة محددة المعالم تجاه ما يمكن اعتباره تهديدًا محتملاً وخطيرًا للوضع الاستراتيجي في منطقة الخليج[xxvi].

وتنبع دوافع هذا الموقف الخليجي الذي يؤمن بمبدأ وجوب منع إيران من امتلاك القدرات النووية العسكرية من حقيقة الواقع الجغرافي والسياسي لهذه الدول الذي سيجعل منها ومن شعوبها ضحية محتملة. وعلى الرغم من أن دعم فكرة وجوب منع إيران من تطوير قدراتها النووية يعد، وبشكل غير مباشر، إقرارًا

تلقائيًا بحق إسرائيل في احتكار امتلاك السلاح النووي في المنطقة، وهو حتمًا يعتبر عاملاً سلبيًا في مواقف دول الخليج، ودول المنطقة بشكل عام، إذ المصالح الذاتية وحتى الجماعية لهذه الدول تتطلب الفصل بين الأمرين؛ فامتلاك إيران للقدرات النووية سيعتبر تطورًا جديدًا ذا انعكاسات كبيرة على الاستقرار الإقليمي لمنطقة الخليج، وعلى طبيعة العلاقات الإيرانية الخليجية، والعلاقات العربية – الإيرانية على نحو أوسع[xxvii].

وفي ميزان الحسابات الخليجية أو العربية، بشكل عام، لا يعد امتلاك إيران للقدرات النووية بالضرورة عامل ردع وتوازن أمام القدرات النووية الإسرائيلية، فالمصالح العليا لإيران قد تلتقي في الوقت الراهن مع المصالح العربية العليا في وجوب إيجاد وسيلة للحد من احتكار إسرائيل للقدرات النووية العسكرية في المنطقة، ولكن هذه المصالح تتعارض وتتقاطع بشكل جذري في مواقع عديدة أخرى، مما يجعل قبول مبدأ دخول إيران للنادي النووي، في الحسابات الاستراتيجية الخليجية والعربية، عامل تطور سلبي أكثر من كونه عاملاً إيجابيًا[xxviii].

وفي ضوء هذه الحقائق يعد تطوير القدرة النووية الإيرانية، من وجهة نظر الخليج، عاملاً سلبيًا إضافيًا، وتطورًا حاسمًا ستكون له تأثيرات على الأمن والاستقرار الإقليمي لا يمكن التكهن بنتائجها القريبة، أو على المدى البعيد.

صعود التيار المحافظ في إيران وسياسة قطر تجاهه:

ولعل انتخاب الرئيس المحافظ أحمدي نجاد في إيران، والذي جعل من تطوير البرنامج النووي أحد أهدافه الرئيسية، قد خلق أوضاعا قلقة في الخليج العربي، والشرق الأوسط، والمنطقة العربية ككل، وزاد من درجة الاحتقان التي تعانيها المنطقة. كما واجه هذا الطموح الإيراني رفضا قويا من قبل الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ذلك أن التيار الرئيسي في الإدارة الأمريكية لديه قناعة بأن هناك احتمالات قوية لامتلاك إيران أسلحة نووية، وأن

تلك المسألة تمثل، في ظل وجود ما يعتبر نظاما مارقا - مصدر تهديد للأمن القومي الأمريكي[xxix].

وقد برزت على الساحة الدولية والإقليمية مشكلة البرنامج النووي الإيراني، وهذا التطور زاد من حدة الشكوك في السياسات الإيرانية تجاه دول الخليج، واعتُبر نوعًا من استراتيجية فرض الأمر الواقع المتعلقة بفرض النفوذ الإيراني، و التي زادت من حدة التوتر بين إيران وبين الكثير من دول الخليج، وأصبح البرنامج النووي إحدى المفردات المهمة المثيرة للجدل فيما يتعلق بسياسات إيران، وأصبح ضمن قائمة غير قصيرة من المشكلات التي تثيرها إيران في منطقة الخليج العربي.

ورغم كل تلك التخوفات الخليجية من إيران إلا أن قطر رفضت باعتبارها عضواً غير دائم في مجلس الأمن من عام ٢٠٠٦ فرض أية عقوبات على إيران تتعلق ببرنامجها النووي[xxx].

وفي نفس العام تم إبرام اتفاقية تعاون إداري مشترك من أجل التطبيق الأمثل للقانون الجمركي، ومنع ومكافحة المخالفات بين حكومة قطر وبين الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ونصت هذه الاتفاقية على ضرورة الاحتساب الدقيق للرسوم الجمركية، والرسوم والضرائب الأخرى المحصلة على الواردات والصادرات، والتأكد من التنفيذ الأمثل لإجراءات المنع والتقييد والمراقبة بين البلدين[xxxi].

كما دعت الدبلوماسية القطرية إلى التهدئة بين إيران ودول الخليج لتجنيب المنطقة أية حروب، وأن حل الملف النووي الإيراني لن يتم إلا من خلال المفاوضات، وينبغي استنفاد جميع القنوات الدبلوماسية، وفي هذا الإطار جاءت الدعوة التي وجهتها القيادة القطرية إلى الرئيس الإيراني أحمدي نجاد لحضور قمة دول مجلس التعاون الخليجي المنعقدة في الدوحة في أواخر عام ٢٠٠٧، حيث كانت مبادرة شجاعة، وسابقة مهمة على الصعيد الخليجي تلقاها الجميع بترحيب كبير، ومكنت من تخفيف حدة الأجواء في المنطقة، ومن إبراز نوع من استقلال

القرار الخليجي عن المواقف الأمريكية[xxxii] وهذا في نفس الوقت الذي ترغب فيه قطر في رؤية إيران كدولة نووية، لكنها لم تحبذ توجيه ضربة عسكرية لمنشآتها النووية لخشيتها من انتقام إيراني يطالها ومنشآتها النفطية والغازية التي استثمرت فيها أموالاً طائلة، والتي تقع بكاملها في مدى الصواريخ الإيرانية، ونتيجة للتشاركية في الموارد النفطية بين الدولتين؛ ورغم خشية إيران من أن تسحب قطر مخزوناً نفطياً أكبر من حصتها نتيجة قدرتها على تطوير وسائلها، إلا أن إيران تعترف بأن قطر وثرواتها النفطية والغازية خط دولي أحمر، وبالتالي فمهما بلغ الخلاف معها فإن إيران لن تقدم على ما أقدم عليه العراق مع الكويت في عام ١٩٩٠. وتفرض تلك الحقائق على الطرفين حداً أدنى من العلاقات، حيث تجد إيران في علاقتها مع قطر سبيلاً للتأثير على الموقف الخليجي حيالها[xxxiii]. وكان على لاريجاني رئيس البرلمان الإيراني قد وصف العلاقات مع قطر بأنها علاقات مع شريك استراتيجي، وذلك أثناء لقائه مع الأمير حمد بن خليفة آل ثاني في قطر في (يوليو ٢٠٠٩)، وتلا ذلك لقاء بين وزير الدفاع الإيراني ورئيس الأركان القطري في (يوليو ٢٠٠٩)، حيث أكد وزير الدفاع الإيراني على أن العلاقات الدفاعية مع قطر تشكل مثالاً لما تطمح إليه إيران في التعاون الدفاعي مع منطقة الخليج العربي، وذلك عبر لعب إيران دوراً بارزاً في أمن الخليج العربي، ومضيق باب السلام (هرمز)[xxxiv].

وكان على الناصري أحد قيادات الحرس الثوري الإيراني قد التقى بقائد القوات البحرية القطرية في (ديسمبر ٢٠١٠) بغية تعزيز العلاقات العسكرية البحرية، ورحبت قطر بإجراء مناورات عسكرية مشتركة مع إيران، حيث استمرت اللقاءات بين المسئولين العسكريين طيلة الفترة اللاحقة ليعلن الأميرال على رضا أن الحرس الثوري قد أرسل أسطولاً مجهزاً بالصواريخ والسفن الحربية وزوارق الدعم إلى قطر في بعثة رصد بحرية، كما كان من المقرر أن يقوم وفد عسكري إيراني بتفقد المنشآت العسكرية القطرية[xxxv] لتسير علاقاتها نحو مزيداً من التعزيز مع زيارة رئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن

جاسم بن جبر آل ثاني لإيران، ولقائه بالرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد، والمرشد الإيراني على خامئني في ديسمبر عام ٢٠١٠، وشهد التنسيق الدبلوماسي بين الدولتين تحسناً ملحوظاً، حيث التقى وزير الداخلية الإيراني محمد نجار نظيره القطري في طهران، وفي هذا اللقاء تم إبرام اتفاقية للتعاون الأمني بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ونصت هذه الاتفاقية على: ضرورة تنمية أوجه التعاون الثنائي والدولي في المجالات الأمنية، ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ضمان الأمن الوطني للبلدين ورفاهية ورخاء الشعبين، ضرورة تعزيز التعاون في مضمار مكافحة (الإرهاب، وتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، والمواد الكيميائية الأساسية) وبخاصة الاتفاقية الخاصة بالمخدرات (لسنة ١٩٦١ ميلادية) واتفاقية المؤثرات العقلية (لسنة ١٩٧١ ميلادية) واتفاقية منظمة الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية (لسنة ١٩٨٨ ميلادية).

ورغم أن قطر لم تؤيد التدخلات الإيرانية في البحرين في عام ٢٠١١، إلا أنها امتنعت كذلك عن توجيه أي نقد مباشر لإيران، على عكس موقف دول الخليج العربي الأخرى، فيما كان مسئولو البلدين يتبادلان في الوقت نفسه التنسيق في الملفات الأمنية والنفطية والنقل البحري [xxxvi]، كما ناصرت الحكومة القطرية الموقف الإيراني بشأن ملفه النووي إقليمياً ودولياً – في الفترة السابقة على توقيع اتفاق جنيف النووي بين القوى الدولية ٥+١ وإيران- وسعت قطر إلى ترويج النظرية الإيرانية حول "سلمية" برنامجها وأحقية إيران في امتلاك بدائل للطاقة دون أن تضغط باتجاه إلزام إيران بتقديم ضمانات تؤكد طبيعة برنامجها، أو ضمان فتح كافة المنشآت الإيرانية أمام التفتيش، حيث لم يكن لقطر دور حقيقي في التوصل إلى الاتفاق الدولي مع إيران[xxxvii].

النتائج والتوصيات:

١. أتسمت العلاقات الإيرانية - العربية بصورة عامة، والعلاقات الإيرانية - الخليجية بصورة خاصة بكونها علاقات فرضتها عوامل الجغرافيا والتاريخ والدين والمصالح المشتركة السياسية والاقتصادية

٢. استمرت العلاقات بين قطر وإيران على ذات المنحى حتى عام ٢٠١١،ومع وقوف قطر إلى جانب الحرب ضد سوريا في موقف يتفق مع التوجه العام لدول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما شكل بداية القطيعة بين قطر والنظام السوري من جهة، وتأزماً في العلاقات القطرية- الإيرانية من جهة أخرى.

٣. وجدت إيران أن الدعم الذي تقدمه قطر والسعودية للمتمردين في سوريا ضد النظام السوري هو بمثابة حرب ضد إيران ذاتها، باعتبار سوريا حلفاً استراتيجياً لإيران في البيئة العربية، وسقوط سوريا ونظام الأسد هو بمثابة كسر للمحور الإيراني عبر أهم أركانه عربياً.

٤. انتهجت قطر دبلوماسية نشطة في إطار جامعة الدول العربية، من خلال رئاستها للجنة الوزارية العربية المكلفة بالتعامل مع الأزمة. وجاءت المبادرة العربية لتعكس - إلى حد كبير - الرؤية القطرية التي لا ترغب في تجاوز الخطوط الحمراء التي حددتها إيران- الحليف الأقوى للأسد- خصوصاً في ظل تهديد الأخيرة بأن قطر ستكون أول من يواجه الرد في حالة التدخل في سوريا.

٥. ان حكم الشاه لم يصمد طويلاً أمام الثورة الإسلامية بقيادة أية الله الخميني، وكان على دول الخليج ومن بينها قطر أن ترسم ملامح علاقاتها بالنظام الإيراني الجديد، وهذا ما دفع معظم دول الخليج إلى سرعة الاعتراف بالنظام الجديد رغم تأثيره العميق في الساحة الخليجية

٦. أن قطر تلك الدولة الصغيرة انتهجت منذ استقلالها نهجا برجماتيا في تعاملها مع الدول الإقليمية الكبرى، وأنها في نفس الوقت كانت تسير على خطى المملكة العربية السعودية، وتدور في فلكها، كل ذلك من أجل الحفاظ

على التوازن في التعامل مع الدول الإقليمية الكبرى (العراق، إيران، المملكة العربية السعودية).

٧. واجهت قطر الحرب العراقية ـ الإيرانية بصعوبة بالغة، وكان يتعين عليها أن تختار الوقوف إلى جانب أحد طرفيها، ولم يكن خيار الانحياز بالنسبة لها بالأمر السهل نظراً للحساسية المتناهية للأوضاع الخليجية السائدة آنذاك

٨. وكان موقف قطر خلال سنوات الحرب ١٩٨٠ـ ١٩٨٨ يتطور مع تطور مجريات الحرب، فكلما زاد تأثير خطر هذه الحرب على أمنها ومصالحها، كلما أزدادت ردود أفعالها السياسية والدبلوماسية بما يتناسب مع قدراتها

٩. عملت الدوحة على خلق إجماع- أو شبه إجماع- عربي على ممارسة الكثير من الضغط على النظام السوري، وهو الجهد الذي تكلل بتعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية، بالإضافة إلى حزمة من العقوبات الاقتصادية. كذلك تصاعدت حدة الخطاب السياسي الرسمي القطري ضد نظام الأسد، مثال ذلك مقولة "إن رفض دمشق التعاون مع خطة السلام العربية هو الذي سيؤدي إلى حل دولي للأزمة"، وهذه المواقف القطرية جعلت إيران توجه إليها انتقادات لاذعة؛ إذ اعتبر وزير الدفاع الإيراني حينها الجنرال أحمد وحيدي أن "دول ما يسمى أصدقاء سورية، التي تقودها السعودية وقطر، تسعى إلى صداقة إسرائيل بدلاً من قلقها من العمليات الإرهابية وعمليات القتل في سورية.

توصى الدراسة بالآتي:

ضرورة تناول هذا الموضوع من قبل الباحثين بكل عملية وموضوعية حتى نتمكن من فهم هذه العلاقات بشكل صحيح لذلك من أهمية وتأثير على أمن منطقة الخليج وبالتالي المنطقة العربية عامة.

قائمة المراجع:-

١- محمد سالم أحمد الكواز، العلاقات الإيرانية– السعودية ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٧ ، (دراسة سياسية، مركز دراسات إقليمية ، السنة الرابعة، العدد ٧، كانون ٢٠٠٧ م). ص٨٧.

٢- الطحاوي عبد الحكيم عامر، العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي
١٩٥١ – ١٩٨٠، (مكتبة العبيكان، الرياض ، ٢٠٠٤)، ص ٤٤.

3- Kelly, Arabia, The gulf, and the west, A critical view of the Arabs, and their oil, policy , London, 1988, p 189.

(*) سيار كوكب الجميل ، ورقة مقدمة إلى ندوة العلاقات العربية الإيرانية، الاتجاهات الراهنة وأفاق المستقبل ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر ، شهر سبتمبر عام ١٩٩٥، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط٢ ، ٢٠٠١)، ص ٤٣.

٤- عبد الجليل زيد مرهون ، أمن الخليج بعد الحرب الباردة ، (دار النهار للنشر، بيروت ، ١٩٩٧، ص ٢٤).

٥- نايف على عبيد ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢) ، ص ٤٦.

٦- حسن أبو طالب، التطورات الأخيرة في حرب الخليج، (مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، السنة ٢٤، العدد ٩٢ ، القاهرة، نيسان ، ١٩٨٨) ص٢٦.

7- Hiro, Dilip . Desert Shield to Desert Storm: The Second Gulf War .(Routledge, NY, 1992) P 21

٨- حسام حمدان، (قطر وإيران علاقات متميزة على ضفتي الخليج ، الجزيرة. نت، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في ٢٠٠٧ / ٢ / ١٤ على الموقع الالكتروني:
www.aljazeera.net/ur/exeres/8c14ec38-c946-41fa-8

٩- نايف علي عبيد، مرجع سبق ذكره، ص٥٠

(*)أعلنت الحكومة الإيرانية في عام ١٩٩١ إستعدادها لمد خط أنابيب يقوم بنقل المياه من نهر الكارون الواقع جنوب غربي البلاد إلى قطر بهدف سد العجز في مواردها المائية.

١٠- عبد العزيز بن محمد بن جبر آل ثاني، السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة ١٩٩٥- ٢٠٠٥، (مطابع دار الشرق، الدوحة، ٢٠٠٥)، ص ١٢.

(*) حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس وزراء ووزير خارجية سابق في دولة قطر عينة أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني رئيسًا للوزراء بعد استقالة رئيس الوزراء الشيخ عبد الله بن خليفة آل ثاني في ٣ أبريل ٢٠٠٧ انظر في ذلك موسوعة ويكيبديا الحرة على الموقع ttps://ar.wikipedia.org/wiki

١١- محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية ١٩٢١-١٩٧١، (دار السلاسل للنشر، ٢٠٠٢)، ص ٣٦٩.

١٢- مخلد مبيضين، العلاقات الخليجية الإيرانية ١٩٩٧ – ٢٠٠٦ (مجلة المنارة ، المجلد ١٤، العدد ٢، ٢٠٠٨) ص ٣٥٦.

(*) حقل غاز الشمال أو حقل فارس الجنوبي هو حقل غاز طبيعي مشترك بين قطر وإيران يقع في الخليج العربي، ويعد الحقل الأكبر بين حقول الغاز بالعالم، وهو يضم ٥٠.٩٧ تريليون متر مكعب من الغاز، وتبلغ مساحة حقل غاز الشمال نحو ٩,٧٠٠ متر مربع، منها ٦,٠٠٠ في مياه قطر الإقليمية، و٣,٧٠٠ في المياه الإيرانية، وقد اكتشف الحقل في عام ١٩٧١، وبدأ الإنتاج فيه في عام ١٩٨٩.

13- World Energy Outlook 2008 , Natural Chapter 12- Gas Resources and Production Prospects, (WEO, 2008, Chaprer12) p.29

١٤- جمال عبد الله، السياسة الخارجية لدولة قطر (١٩٩٥-٢٠١٣): دوافعها واستراتيجياتها، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٤)، ص ٨٧.

١٥- جمال عبد الله، تحولات وآفاق السياسة الخارجية لدولة قطر (١٩٩٥-٢٠١٤)، (الدبلوماسي، العدد العاشر، يونيو/حزيران ٢٠١٤، الدوحة، (المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية القطرية ، الدوحة ، ٢٠١٤ ، ص٣٢.

١٦-سيد عوض عثمان، العلاقات الإيرانية - الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل، (مختارات إيرانية، العدد ٢٨، نوفمبر ٢٠١٢) ، ص ٦٧.

17- Will Fulton, Ariel Farrar-Wellman, "Qatar-Iran Foreign Relations", 22/7/2011 , at: http://www.irantracker.org/foreign-relations/qatar-iran-foreign-relations

١٨-إيمان رجب، "التناقض: كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية؟) السياسة الدولية، العدد ١٨٧، يناير ٢٠١٢) ، ص ٣٤.

19- Rezaei, Ali Akbar: Foreign Policy Theories: Implications for the Foreign Policy Analysis Of Iran, in Iran's Foreign Policy from Khatami to Ahmadinejad, (I theca press, London, 2008), pp17-36

٢٠-على الكواري، مخاطر السّياسة الأمريكية وتحديات مواجهتها: حالة دول مجلس التعاون، مركز الخليج لسياسات التنمية ٢٠١٠) على الموقع الالكتروني:
http://www.dr.alkuwari.net/sites/akak/files/ameraca-and-gulf.pdf.

٢١-المرجع السابق ، ص ٨.

22- Adam Hanieh, Capitalism and Class in the Gulf Arab States, Palgrave Macmillan, New York, 2011). pp. 35-36

٢٣-طلال عتريسي، علاقات إيران مع دول المشرق العربي ودول الخليج، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٧ يناير ٢٠١١ ، ص ٨٢.

٢٤-محمد السيد سعيد، "مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج"، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٥٨، الكويت، ١٩٩٢، ص٢٢٤.

٢٥-خليفة الكواري: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦٧، مايو ٢٠٠١)، ص ٢٣.

٢٦-محمد سعد أبو عامود، محددات صناعة الغاز في دول مجلس التعاون الخليجي، (السياسة الدولية، العدد ١٦٨، يوليو ٢٠٠٧)، ص ٣٤.

٢٧-عبد الجليل زيد المرهون، الخليج ونذر الحرب الرابعة، (مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٨، ٢٠٠٧)، ص٢٤.

٢٨- عبد الجليل زيد المرهون، (أمن الخليج بين نظريات ثلاث، (صحيفة الرياض، العدد ١٣٧٦٦، بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٣ ، ص ٣٢.

29- Abu Dhabi, UAE :Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996), PP. 101-102

٣٠- محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي ، في: "التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٢- ٢٠٠٣"، (جريدة الخليج، الشارقة، شباط ٢٠٠٣)، ص٥٣ - ٥٤.

٣١- الجريدة الرسمية القطرية بتاريخ ٦/٢٠/ ٢٠١١ ، الملحق رقم (٢)

٣٢- محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٣- ٥٤ .

٣٣- إيمان رجب وريهام مقبل ، التداعيات الإقليمية المحتملة للصفقة بين واشنطن وطهران، على الموقع الإلكتروني: www.ncmes.orgpublications/middle-east-mpapers/167

٣٤- جلال، محمد نعمان ، (صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٣١٦٦، الاثنين ٩ مايو، ٢٠١١) ، ص ٣٨.

٣٥- إيمان رجب وريهام مقبل، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٦.

٣٦- الحسن، عمر، دول الخليج والأزمة السورية: مستويات التحرك وحصيلة المواقف، (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢ على الموقع الالكتروني : http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/201262873127604373.htm

٣٧- تعتاع، عبد الناصر. الموقف العربي من الثورة السورية، دراسة منشورة على موقع مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية. http://umayya.org/?p=1386